

بأعلامهم

بقلم
ابراهيم بريم*

أزمة الإعلام المكتوب... مسؤوليتنا أيضاً

ومشروعاً حضارياً غايته التأسيس لمشروع فكري أو الانتصار لقضية تستحق التضحية. غاب هذا الجيل الرؤيوي المسكون بالهموم الكبرى لجماعة أو وطن أو أمة.

لن يغيب عن ذاكرتي ووجداني مشهد المفكر ومعلم الاجيال الراحل غسان تويني وقد عاد الى بيروت عام 1992، وهو يحدثنا بحماسة عن مشاريع تطويرية من شأنها إعادة الحيوية الى صحيفتنا الرائدة "النهار" والإعلام المكتوب عموماً، وما اعتبره يومذاك "إعادة وصل ما انقطع بين الصحفية واجيال جديدة من القراء" من خلال إحداث صفحات وإضافة ملاحق وابتكار عناوين، فولدت صفحات تختص بالتراث والآثار والعلم وقضايا عالمية وملاحق عن التكنولوجيا وقضايا حقوق الانسان، وظهرت أفكار غير تقليدية ان من حيث المعالجة او من حيث النزول الى الشارع لان المهمة في رأيه يومذاك "سد الفجوة مع الانسان ومحاسبة تطلعات الاجيال الجديدة للبقاء على صلة وصل معها عبر ابداع غير عادي".

لا ننكر ان العصر الذهبي للمكتوب ربما الى افول، وان القيم والأفكار "الثورية والتقدمية" التي كانت تثير اهتمام المتلقي قد تقلصت. لكن ذلك لا يعطينا نحن، اهل الاعلام، من مسؤولية تنطلق من السؤال عن اي جديد مميز وجذاب وقيمي قدمناه له لكي لا يتركنا؟

المفارقة انه عوض ان نهجد لشد المتلقي الى قيم عليا، استدرج بعضنا الى لعبة رفع عدد المتابعين و"الريتنج" باي ثمن. في الماضي كان العنصر التجاري والاعلاني جزءاً متوازناً من مشروع الصحيفة، لكن دوماً كانت الصحيفة تنطوي على اقتناع الصحافي والناشر بانه صاحب رسالة نوعية فيها الكثير من الجلال والبهاء والوقار، ويعي انه يتوجه اصلاً الى نخبة المجتمع وصفوته. الى جانب الصحافة الراقية المهتمة بالصدقية والموضوعية والاستقلالية، وبنقطة المتلقي، ومهجوسة بقضايا الحق والخير والجمال واستطراداً الإبداع، كانت هناك أيضاً مساحة ضيقة ومعتمدة لما عرف بالصحافة الصفراء .

في اختصار الازمة ربما ازمتمنا في الدرجة الاولى، قبل ان نبحث عن آخرين نلقي عليهم المسؤولية.

* صحافي في جريدة "النهار"

بقلم البروفيسور
جاسم عجاقة*

ضيف العدد

هل للأمن العام دورٌ في الاقتصاد اللبناني؟

الا ان الخطر الاكبر الذي يطاول الاقتصاد، يبقى تبييض الاموال الذي له تداعيات سلبية على الاقتصاد وعلى المجتمع، وذلك على صعيدين: تشويه سمعة لبنان، وانعدام الاستقرار الاقتصادي فيه.

تبييض الاموال يؤدي الى تشويه سمعة لبنان عالمياً. بالتالي تغيب الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تعتبر الاساس في النمو الاقتصادي. اما انعدام الاستقرار الاقتصادي، فيتجلى من خلال ظواهر عدة:

1- يبقى تأثير تبييض الاموال على العملة الوطنية من اهم التداعيات السلبية. فوجود هذه الاموال "الوسخة" يجعل من شبه المستحيل معرفة اسباب الازمة التي تمر فيها العملة.

2- التوزيع غير العادل للثروات كما هو منصوص عليه في اللعبة الاقتصادية، ما يتعارض مع الاتماء المستدام المنصوص عليه في شرعة "التنمية المستدامة" للامم المتحدة.

3- ان حجم عمليات تبييض الاموال قد يؤدي الى زعزعة الاقتصاد اللبناني بالكامل، خصوصا اذا تخطى حجم الاقتصاد.

4- يدفع تبييض الاموال الى اظهار ارقام خاطئة عن الاقتصاد، ما يجعل من شبه المستحيل وضع سياسات اقتصادية سليمة.

5- يلقي تبييض الاموال الشبهة على القطاع الخاص لناحية انه يعتبر الواجهة لعمليات المحترفين، حيث يعتمد هؤلاء الى مزج تبييض الاموال بالنشاط الاقتصادي بهدف محو المصدر.

6- لا يمكن تناسي تأثير تبييض الاموال على الانفاق على الصحة (34% من تبييض الاموال يأتي من المخدرات)، نتيجة استهلاك المخدرات، ما يدفع الى تآكل المجتمع اللبناني عبر هدمه من الداخل.

مكافحة تبييض الاموال هي في صلب عمل الامن العام، وهذه ثاني اكبر مساهمة لهذه المؤسسة في دعم الاقتصاد اللبناني. لذا، نقول للامن العام شكراً على جهودكم في مكافحة تبييض الاموال، وبالتالي المساهمة في تكافؤ اللعبة الاقتصادية.

* خبير اقتصادي

من المعروف ان الامن عنصر من عناصر الثقة بالاقتصاد الوطني. بالتالي يظهر دور بديهي للامن العام اللبناني لناحية مساهمته في ارساء الامن الوطني كما تنص عليه مهماته. لكن هذا الدور ليس الوحيد. هناك دور اخر لا يقل اهمية عن الاول، هو المحافظة على تكافؤ اللعبة الاقتصادية.

للامن العام اللبناني 28 مهمة موزعة على اربعة فصول:

- الاول يتعلق بالمحافظة على الامن العام من خلال مهمات عدة ترتبط بمكافحة الارهاب، الجريمة بانواعها، المجموعات التي تشكل خطراً على الوطن والمواطن... والعامل الاستباقي الاساسي لاتمام المهمات يفرض جمع المعلومات (سياسية واقتصادية واجتماعية).

- الثاني له علاقة بالرقابة الاعلامية بهدف منع استغلال الاعلام لنشر معلومات او افكار لها تداعيات سلبية على الامن الوطني.

- الثالث هو التعاطي مع الاجانب من خلال تنظيم وجودهم على الاراضي اللبنانية، وضبط خروجهم ودخولهم من لبنان واليه.

- الرابع هو المهمات التقنية التي تتعلق بالشق الاداري ومرافقة رجال الدولة.

هذا الوصف في الواقع هو اجزاء للمهمات الحقيقية للامن العام اللبناني، وخصوصاً تلك التي تتعلق بالاقتصاد. فالنظرية الاقتصادية تنص على وجود ستة عوامل تعتبر اساسية في تحديد مدى ثقة المستثمر والمستهلك: الثبات الأمني، الثبات السياسي، تداول السلطات، الخطط الاقتصادية، القوانين التي تواكب التطور العصري، مكافحة الفساد. وفي نظرة اولية على مهمات الامن العام، نرى ان له دوراً في كل العوامل الالفة الذكر وان بمستويات مختلفة.

ضبط الامن ضمن السيادة اللبنانية التي يساهم فيها الامن العام من خلال الرقابة الداخلية وعلى الحدود ومكافحة المجموعات الارهابية، هو من العناصر الاساسية للاقتصاد. كما ان مساهمته في جمع المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الحكومة اللبنانية يجعلها قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة في ظل الظروف القائمة.